

١٩٥٩/١٠/٩

حديث الرئيس جمال عبد الناصر

مع مدير مكتب وكالة "الأسوشيتد برس" في القاهرة
ومراسل جريدة "الكريستيان ساينس مونيتور"

سؤال: بمناسبة الضجة القائمة في الأمم المتحدة حول مشكلة منع السفن الإسرائيلية من المرور في قناة السويس، وبمناسبة ما قاله الدكتور محمود فوزى - وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة - من أن هذه المشكلة إنما هي جزء من مشكلة فلسطين كلها، فإننا نريد أن نسألكم ما الظروف، التى يمكن أن يتحقق فيها إيجاد حل للمشكلة حتى يخف التوتر، الذى يسود منطقة الشرق الأوسط الآن؟

إن إسرائيل تقول إن سبب هذا التوتر الحالى ومبعثه هو إصراركم على منع سفنها من المرور فى قناة السويس، رغم أن هناك قراراً صادراً من مجلس الأمن سنة ١٩٥١ يلزمكم صراحةً السماح لسفنها بالمرور، ولكنكم - كما تقول الحكومة الإسرائيلية - تصرون على رفض تنفيذ هذا القرار، فما رأيكم؟

الرئيس: فيما يتعلق بالتوتر الحاد الذى يسود المنطقة الآن، فإنه بصرف النظر عن أسبابه ودواعيه؛ فهو فى جزء منه يعتبر توتراً صناعياً تريد إسرائيل أن تخلقه؛ حتى تستطيع أن تجمع أكبر كمية ممكنة من الأموال.

وفيما يتصل بالضجة القائمة في الأمم المتحدة حول منع السفن الإسرائيلية من استعمال قناة السويس؛ فإنني أعتقد أنه ليس من الطبيعي أن ننفذ قرارات الأمم المتحدة، في حين ترفض إسرائيل هذه القرارات جملة، خصوصاً القرارات المتعلقة بحقوق عرب فلسطين، بل إن إسرائيل رفضت حتى أن تقيد نفسها بلجنة التوفيق، التي ألفت سنة ١٩٤٩؛ وهي مكونة من الولايات المتحدة، وفرنسا، وتركيا بغية دراسة الوسائل، التي يمكن أن توضع بها قرارات الأمم المتحدة موضع تنفيذ. لقد حضرت إسرائيل من اجتماعات هذه اللجنة اجتماعاً أو اجتماعين، ثم اتضح أن هدفها من حضورها هو أن تبدو بمظهر المطيع لقرارات الأمم المتحدة؛ وذلك حتى تتمكن من دخول هذه المنظمة الدولية، وفي اليوم الذي حققت إسرائيل ذلك تكشف أن كل اهتمامها باللجنة وبقارات الأمم المتحدة قد انتهى، ثم تحولت كل تصرفاتها بعد ذلك إلى ميدان الدعاية وحده.

ومن ذلك تكرار طلبها للمفاوضات مع العرب، والمسألة لا تحتاج إلى مفاوضات ولا إلى البحث عن حلول.. فإن الحلول موجودة في قرارات الأمم المتحدة، والوسيلة لتنفيذها كانت موجودة في شكل لجنة، ألفتها الأمم المتحدة ووافق العرب ووافقت عليها إسرائيل لتنفيذ القرارات، ولكن إسرائيل لم تقيد نفسها لا بالقرارات، ولا باللجنة التي كانت مكلفة بوضعها موضع تنفيذ. وإذن فإن إسرائيل لا تريد حل المشكلة، ولا تريد إنهاء حالة التوتر؛ وإنما تريد الدعاية، وتريد جمع التبرعات.

أما من الناحية العربية فإنه من الواضح أن ثمة أسباباً متعددة للقلق، فضلاً عما حدث لفلسطين وشعب فلسطين، وفضلاً عن تنكر إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة.. فإن إسرائيل اتبعت دائماً تجاه العرب سياسة عدوانية. لقد كان العدوان هو سياستها دائماً، ولعلنا لا ننسى أحداث سنة ١٩٥٦ التي لم تكن مجرد عدوان؛ وإنما كانت غزواً، ولعلنا لم ننس أن إسرائيل أعلنت أن جزءاً من الأراضي المصرية التي انسحب منها الجيش المصري

ليواجه جيوش بريطانيا وفرنسا التي نزلت في قناة السويس قد ضُمت إلى إسرائيل، لولا أن أرغمت إرغاماً بعد انسحاب بريطانيا وفرنسا على الانسحاب بدورها.

سؤال: هل يمكن أن تضع الجمهورية العربية اقتراحات محددة، توضح موقفها أمام الرأي العام، وتضع إسرائيل أمام الأمر الواقع؟

الرئيس: قلت صراحةً يوم ٢٢ يوليو إننا على استعداد أن نقبل قرارات الأمم المتحدة، إذا احترمت إسرائيل قرارات الأمم المتحدة ونفذتها فعلاً.

سؤال: تقصدون سيادتكم كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين؟

الرئيس: بالطبع، إن القرارات الخاصة بفلسطين كلٌ لا يتجزأ؛ حق اللاجئين في العودة، والحق في الممتلكات والتعويض عنها، وحق الأرض الفلسطينية. إن المسألة واضحة وسهلة، نحن نطلب حقوق شعب فلسطين، وإسرائيل ترفض، ونحن نطلب وضع قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين موضع التنفيذ، وإسرائيل تعصى الأمم المتحدة.

ثم تطالب إسرائيل بحق المرور في قناة السويس متجاهلة حقوق العرب، ثم تصر على مطالبتها وتثير الضجة في الأمم المتحدة، فهل يمكن أن تكون قرارات الأمم المتحدة واجبة التنفيذ على فريق وغير ملزمة لفريق آخر؟! ولو أننا قبلنا مرور سفن إسرائيل في قناة السويس، فمعنى ذلك أننا قبلنا أن تحصل إسرائيل على كل مطالبها، وأن يخسر العرب كل حقوقهم. ثم إننا نمنع سفن إسرائيل تطبيقاً لحقوقنا المكفولة بالاتفاقيات الدولية وفي مقدمتها اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨، وهذه الاتفاقية تعطينا هذا الحق في حالة الحرب توفيراً للأمن الإقليم، الذي تمر القناة في أراضيه.

وفيما يتعلق بحالة الحرب، فإنه مما أدهشني أن "سلوين لويد" - وزير الخارجية البريطانية - حينما فشل العدوان على مصر ١٩٥٦، وأرغمت قوات الغزو على أن تتسحب مدحورة؛ طلب منى عن طريق "المستر داج

همرشولد" - السكرتير العام للأمم المتحدة - خطاباً، نتعهد فيه بألا نطبق على السفن البريطانية ما نطبقه على سفن إسرائيل. وكانت وجهة نظر "سلوين لويد" في هذه الحالة تتضمن الاعتراف الصريح بوجود حالة الحرب بيننا وبين إسرائيل، كما تتضمن طلبه لإعفاء السفن البريطانية من تطبيق ظروف حالة الحرب عليها باعتبار أن بريطانيا قد سحبت قوات العدوان من أرضنا. ولقد حدث هذا فعلاً؛ فلما تحققنا من انسحاب قوات العدوان البريطاني والفرنسي، سلمنا هذا الخطاب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ليبحث به إلى الحكومة البريطانية.

وأما فيما يتعلق بإسرائيل، فمن الواضح أن حالة الحرب مازالت مستمرة، وستبقى ما دام عدوانها على أراضينا العربية باقياً. وإنه لمن الغريب أن "المستر سلوين لويد" نسي هذا كله، وهو واقف يتكلم عن مشكلة منع مرور السفن الإسرائيلية من قناة السويس، منذ بضعة أيام في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

سؤال: إن قرار مجلس الأمن سنة ١٩٥١ وجد أن الهدنة أنهت حالة الحرب.

الرئيس: إن الهدنة في رأينا لم تنه حالة الحرب؛ فالعدوان الإسرائيلي على الأرض العربية في فلسطين مازال قائماً، ونوايا إسرائيل العدوانية مازالت قائمة، وأعود مرة أخرى فأذكر بعدوان سنة ١٩٥٦؛ حتى لا ينسى هؤلاء الذين يتصورون أن الهدنة أنهت حالة الحرب.

سؤال: أليست هناك طريقة عملية لإيجاد نقطة بداية لحل هذه المشكلة؟

الرئيس: نقطة البداية الوحيدة هي أن توضع جميع قرارات الأمم المتحدة موضع التنفيذ، ولا يمكن أن تفرض علينا وحدنا طاعة قرارات الأمم المتحدة بينما يقبل من غيرنا أن يضرب بها عرض الحائط، ولقد كانت كل مشاكلنا مع إسرائيل راجعة إلى قبولنا بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. ودعني أذكرك بما رأيته شخصياً، حينما كنت ضابطاً في فلسطين؛ إن القوات الإسرائيلية لم

تتمكن من احتلال كل ما احتلته من الأراضي العربية، إلا أن الدول العربية قبلت وحدها أن تتقيد بقرارات وقف القتال الصادرة من الأمم المتحدة، في حين لم تكن هذه القرارات بالنسبة لإسرائيل إلا فرصة آمنة لمواصلة العدوان، ولقد أضعف مركزنا وقتها أننا وضعنا ثقتنا في الأمم المتحدة، وتصورنا فيها القدرة على رد المعتدين، وعلى تنفيذ قراراتها. فنحن - كما قلت لك - على استعداد لتنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة؛ بشرط أن تلقى الاحترام من غيرنا كما تلقاه منا.

إن الأمم المتحدة الآن أقوى مما كانت سنة ١٩٤٨، وهبتها أوسع احتراماً، ونحن على استعداد أن نقدم كل عون للأمم المتحدة؛ لكي تضع قراراتها موضع التنفيذ، ولو شاءت الأمم المتحدة أن تؤلف لجنة أو هيئة تكون مهمتها وضع قرارات الأمم المتحدة موضع التنفيذ.. فإننا نرحب بالتعاون مع هذه اللجنة أو الهيئة.

سؤال: إن هذا يوضح الموقف في فلسطين، فهل تأذنون أن ننقل إلى موضوع آخر؟ إننا نريد أن نسأل عن الأزمة مع الصين، فهل تتصورون سيادتكم أن هذه الأزمة ستؤدي إلى قطع العلاقات مع حكومة بكين؟

الرئيس: إن إعطاء الفرصة لواحد من الشيوعيين، الذين يعملون ضد وطنهم ليخطب في احتفال رسمي كاحتفال العيد العاشر للثورة الصينية في حضور رجال سفارتنا هناك؛ لم يكن عملاً ودياً، ولقد ترجمنا هذا التصرف من جانب حكومة الصين بأنها توافق على ما قاله خالد بكداش؛ لأنه ليس من المتصور أن تصل حكومة في العلاقات مع حكومة غيرها إلى هذا الحد، إلا إذا كانت هناك الرغبة في التحدي والإصرار عليها.

ولقد طلبنا من القائم بالأعمال في بكين أن يحتج، ثم طلبنا استدعاءه إلى القاهرة لنستوضح تفاصيل الموقف، ونحن ندرس ما يمكن أن نتخذه من إجراءات، وموقفنا واضح أننا لا نقبل الإهانات من أحد، ونحن نعتبر

ما حدث في الصين إهانة. ونحن لا نقبل التدخل من أحد، ونحن نعتبر ما حدث في الصين تدخلاً في شئوننا الداخلية.

سؤال: هل يصل الأمر إلى حد قطع العلاقات؟

الرئيس: لا أظنه يصل إلى هذا الحد.

سؤال: هل هناك أدلة تشير إلى أن الصينيين - عن طريق سفارتهم أو مؤسساتهم الدبلوماسية - قد ساعدوا أية عناصر هدامة في الجمهورية العربية المتحدة؟

الرئيس: لم يصل إلى علمنا شيء من ذلك، ولو اكتشفناه لما سكنا عليه.

سؤال: في حديث أخير لسيادتكم، ذكرتم فيه أسباب اعترافكم بالصين، وقلتم إنكم اعترفتم بحكومة بكين لأنها حكومة الصين.

الرئيس: هذه مسألة جغرافية واقعية.

سؤال: هل تندمون على هذا الاعتراف؟

الرئيس: بالطبع لا، لم نندم على اعترافنا بالصين، وما زال ذلك هو رأينا، وذلك حكم الطبيعة. إن الحكومة التي تحكم في الصين هي في رأينا حكومة الصين، ولا يمكن تجاهلها أو إهمالها؛ لذلك لم يكن رأينا تجاه الاستفزاز، الذي وقع ضدنا في الصين هو شعور الندم على الماضي، وإنما كان شعور الأسف؛ لأنه بينما كنا نحاول بطاقتنا تنمية صداقتنا مع الصين، فوجئنا بعمل غير ودي، تجلى في تأييدهم للشيوخ المحليين.

سؤال: هل يؤثر ذلك على موقفكم من الصين في الأمم المتحدة؟

الرئيس: لا، ما زال رأينا أنه ينبغي أن تدخل الصين عضواً في الأمم المتحدة من ناحية جغرافية واقعية؛ إذ لا يمكن تجاهل الواقع، ومن ناحية سياسية ثانية حتى تشعر بمسؤوليتها أمام العالم. هذه بالنسبة لنا مسألة مبدأ، أما تصرفات الصين تجاهنا أو تجاه غيرنا فمسألة أخرى، ومهما يكن فإنه بالرغم من

الموقف العدائى الذى يتخذه منا راديو بكين؛ فإن وفدنا فى الأمم المتحدة صوت فى صالح قبول الصين عضواً فى الأمم المتحدة، منذ عشرة أيام فقط.

سؤال: كانت هناك أخبار تقول إن الجمهورية العربية المتحدة تتشاور مع الدول الآسيوية - الإفريقية بشأن موقف الصين منها.

الرئيس: ذلك شىء لم يحدث.

سؤال: عندما كنت فى العراق، أحسست أن الصينيين هناك يؤيدون الحزب الشيوعى العراقى فى اتخاذ سياسة عنيفة؛ بقصد الاستيلاء على الحكم، وهذا يواجه العالم العربى بمشكلة أخطر من مجرد السماح لخالد بكداش بإلقاء خطاب فى بكين.

الرئيس: فى الواقع أن السبب الرئيسى للتوتر القائم بين الجمهورية العربية المتحدة وبين حكومة العراق، هو نشاط وحملات ومؤامرات الحزب الشيوعى العراقى بالتعاون مع الحزب الشيوعى السورى. إن عدداً من أفراد الحزب الشيوعى العراقى الذين كانوا لاجئين فى سوريا، ثم بدأوا من أول دقيقه بعد ثورة العراق فى العمل ضد الجمهورية العربية المتحدة. ولو أن أحداً رجع إلى صحف العراق وإذاعته فى مثل هذا الوقت تماماً من العام الماضى وقبله بشهر أو شهرين، لوجد حملة مسمومة تجرى بطريق التلميح ضد الجمهورية العربية المتحدة، تستهدف الإساءة لنا أمام الشعب العراقى وأمام رأى العام العربى، ثم تحولت الحملة بعد ذلك إلى هجوم علنى لا يستتر، ولا يتورع عن الدس والاختلاق والتحريض والتآمر المكشوف. ولقد كان هذا هو الذى حفزنا بعد ذلك فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ إلى أن نلقت النظر إلى النشاط غير العربى، الذى تقوم به

الأحزاب الشيوعية في العراق، وتحاول أن تمده إلى سوريا؛ بقصد ضرب حركة القومية العربية كلها والتأثير فيها.

ولقد كان يتعين علينا أن نسلط الأنوار عليهم، وأن نكشف محاولاتهم؛ حتى يراها الرأي العام العربي على حقيقتها؛ فإن الرأي العام العربي هو القوة الحقيقية لحركة القومية العربية، ومتابعته الواعية للتطورات هو الضمان الأكيد لسلامة هذه الحركة وقدرتها على الإقناع. ولقد استطاع الرأي العام العربي أن يكشف الشيوعيين في العراق فعلاً كعملاء يكرسون وجودهم للعمل ضد بلادهم وضد القومية العربية.

ولقد قال أحد الشيوعيين في العراق إن العراق هو آخر قاعدة في العالم العربي، وإنه إذا لم تستطع الأحزاب الشيوعية تقويتها وتدعيم فرص العمل فيها.. فإن مجال النشاط الشيوعي في البلاد العربية يفقد قدرته على الحركة، ويصبح لا قاعدة له، وذلك فعلاً ما تعمل له الأحزاب الشيوعية في البلاد العربية، فهي الآن تتخذ العراق قاعدة للتسلل إلى العالم العربي، وسوريا في المقدمة.

سؤال: كيف يمكن مقاومة الشيوعية من هذه الناحية؛ أعني في العالم العربي؟
الرئيس: إن الشيوعية عقيدة، والعقائد لا تواجه إلا بالعقائد، ولقد أوقفت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر تقدم المنظمات الشيوعية حين أبرزت للشعب المصري عقيدة مستوحاة من ظروفه الخاصة، ومن مبادئه، ومن تاريخه، ومن طاقته الخلاقة.. قبل الثورة كان الشيوعيون - ولو أنهم قلة في العدد - يسيطرون على الجماهير باستغلال الأهداف الوطنية التي كانت مُضيئة قبل الثورة، ولكن الكفاح من أجل الاستقلال والنصر الذي تحقق فيه، والكفاح؛ من أجل عدم الانحياز والنصر الذي تحقق فيه، والكفاح من أجل القومية العربية والنصر الذي تحقق فيه، ووضع الخطط لمجتمع ديمقراطي اشتراكي تعاوني والجهود التي تركز له؛ كل هذا أدى إلى مواجهة عقيدة الشيوعية بعقيدة أخرى أصيلة ذات جذور حقيقية في حياتنا،

ومن ثم انتهى الأمر بعزل الشيوعيين تماماً. وكما قلت إن خطر الشيوعيين هو في تسلطهم على الجماهير، وفي المجتمعات التي يسيطر عليها الإقطاع، وتسيطر عليها الرجعية، والاستغلال، وجيوش الاحتلال؛ فإن المجال أمام الشيوعيين يصبح واسعاً وفسيحاً.. أقول هذا؛ لأوضح أننا عندما نحارب الشيوعية لا يمكن أن نشجع أو نسمح بقيام عناصر رجعية، ولا يمكن أن نسمح بقيام مناطق نفوذ، ولا يمكن أن نسمح باستغلال، ولا بسيطرة من الداخل أو من الخارج.

سؤال: لقد اتخذت ثورتكم طريقاً غير دموى، فهل ترون أن ذلك عرضها للخطر؟

الرئيس: بالعكس، إنني أعتبر أن التسامح الذي طبع ثورتنا كان من أكبر عوامل نجاحها.. لقد كان هدفنا هو تحقيق وحدة الشعب، ولا يمكن للإرهاب أن يحقق وحدة شعب، ولا يمكن لسفك الدماء أن يؤمن سلامة الوطن وتكتيل جهود أبنائه لبناء مستقبله. إن العنف دائماً يفرق ولا يوحد، لقد ورثنا من الماضي مشاكل كثيرة، وبينها أوضاع موروثة مكنت لها الظروف، ولو واجهنا ذلك كله بسفك الدماء، لضاعت منا إلى الأبد وحدة الوطن وتضامن أبنائه.

وأنا أعتبر أن الأسرة هي وحدة مجتمعنا، وأكد أعتبر أن القرية هي أسرة بأكملها، وفي قريتي مثلاً - بنى مر - فإن تعدادنا ٤ آلاف، ومع ذلك هناك صلات عائلية تكاد تشد القرية كلها إلى بعضها، ولو ضربنا بالعنف أفراداً في هذه القرى، لكان رد الفعل عاماً فيها. ولقد واجهنا المؤامرات من الداخل في بداية الثورة، وكنا نتخذ الإجراءات ضدها، ولكن هذه الإجراءات لم تكن للإرهاب، ولا كان الانتقام غايتها؛ وإنما كان القصد أن تشرح الحقائق كلها للناس، لذلك كنا نحاكم المتآمرين، كنا نكشف الحقيقة كلها أمام الناس، ثم كانت تصدر الأحكام عليهم، وكنا في معظم الظروف نطلق سراح هؤلاء الذين صدرت ضدهم الأحكام. إن الأمر في رأينا لم

يكن أمر انتقام؛ وإنما كان بث الوعي كاملاً في نفوس الشعب، وكانت النتيجة فعلاً أن عناصر التآمر تم عزلها من الشعب، وبذلك انتهى خطرهما.

سؤال: يبدو أن علاقات الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت تقوم على أساس جديد، لقد اعترفنا بحيادكم، وأنتم أيضاً فيما أتصور تجدون الآن التعاون بيننا وبينكم ممكناً؟

الرئيس: إننا كبلد صغير ننشد العلاقات الودية مع كل بلاد العالم خصوصاً دوله الكبرى، وليس من رأينا ولا من سياستنا أن نكون على علاقة سيئة بأحد، وفيما يتعلق بعلاقتنا بالولايات المتحدة فلقد كنا دائماً في موقف الدفاع عن معتقداتنا، وبانتهاء الضغط علينا.. فإننا نرحب بعودة العلاقات الطبيعية.

سؤال: هل تشعرون أن العلاقات قد تحسنت؟

الرئيس: ليس من الممكن في مجال العلاقات الدولية أن تنتقل العلاقات السيئة إلى علاقات طيبة بجرة قلم، وإنما المؤكد أنه بانتهاء الضغط تعود المسائل تدريجياً إلى أوضاعها الطبيعية.

سؤال: هل هناك دلائل على أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج ضدكم سياسة عدائية؟

الرئيس: نعم، في كل ما يتعلق بمشاكلنا مع إسرائيل، كل وجهة نظر لإسرائيل لديكم تأخذ أهمية كبرى، وكل وجهة نظر للعرب لا تلقى غير الإهمال. ولقد أصبح إحساسنا الذي أيدته تجارب كثيرة أن مصالح إسرائيل لديكم في المحل الأول، ودليلي ما قاله وزير الخارجية الأمريكية من أيام قليلة بشأن مشكلة سفن إسرائيل من المرور في قناة السويس، لقد تكلم وزير خارجيتكم عما أسماه حق إسرائيل في استعمال القناة، فهل تذكر يقول كلمة عن حقوق العرب في فلسطين؟ إن الحق المدعى لإسرائيل في

استعمال قناة السويس أمر لا أظنه يمكن أن يقارن بحقوق العرب المشروعة في وطنهم وأرضهم وبيوتهم.

سؤال: ما الخطوة القادمة في البناء السياسي الداخلي للجمهورية العربية المتحدة؟

الرئيس: إن الفرصة وصلت إلى مراحلها الأخيرة، وفي الأسبوعين القادمين سوف نعلن الصورة الكاملة لتشكيلات الاتحاد القومي، الذي هو هيكل البناء السياسي الداخلي في الجمهورية العربية المتحدة، وسوف يجتمع مجلس الأمة، الذي يمثل الجمهورية العربية المتحدة في فبراير القادم كما أعلنت.

سؤال: هل هذا البرلمان الذي سيضع الدستور الدائم للجمهورية العربية؟

الرئيس: نعم.

سؤال: ما آخر تطورات مشروع الوادي الجديد، لقد أعلن عنه ثم توقفت الكتابة فيه؟

الرئيس: إن العمل في هذا المشروع يسير في طريقه، والقوات المسلحة تقوم في الوقت الحاضر بالجهد الأكبر فيه عن طريق سلاح المهندسين. ولقد طلبت أن توقف كل دعاية للمشروع حتى تنتهي التجارب التي تجري الآن، ويتم تقدير دقيق للإمكانيات فيه. ومن التقارير التي قدمت لي.. فإن هناك الآن مليون فدان مستعدة للزراعة، والشئ الوحيد الذي نريد التأكد منه هو وجود ماء بطريقة دائمة وكافية، قبل أن توجه الأموال للاستغلال الفعلي. ونحن الآن نحفر هناك ثلاثين بئراً في مناطق مختلفة، وتجري الآن تجارب قياس تدفق المياه منها، وسوف تتم هذا العام زراعة من عشرة إلى عشرين ألف فدان. ولكن هذه الأرض لن تزرع كما قلت، إلا بعد انتهاء التجارب الدقيقة والكاملة على استمرار تدفق المياه وكفايتها، والاحتمالات هناك تصل إلى وجود أرض صالحة للزراعة ومياه كافية لها في هذه المنطقة تقدر بثلاثة ملايين فدان، والتاريخ ينبؤنا أن هذه المنطقة

كانت عامرة فى وقت من الأوقات بالسكان، وقبل الغزو الفارسى كان تعداد سكانها ثمانية ملايين، وكانت هناك حضارة متقدمة، وكتب التاريخ فى رواية رحلة الإسكندر الأكبر إلى هذه المنطقة ترسم صورة واضحة لهذه الحضارة. وعلى أى حال، فإن هذا العام هو عام التجارب، وفى نهاية هذا العام - وعلى ضوء نتائج التجارب - سوف تبدأ الخطط لزراعة مليون فدان.

سؤال: هل هناك فكرة لتحديد النسل وتخفيف وطأة زيادة السكان؟

الرئيس: لست من المؤمنين بدعوة الناس إلى تحديد النسل بالأوامر أو الدعاية، إن التعليم وحده هو الذى يحل المشكلة، وبدلاً من أن نعلم الناس كيف يحددون النسل؛ فإننى أفضل أن نعلمهم كيف يزيد إنتاجهم ويرفعون مستواهم، وسوف يكون كل منهم - فى ذلك الوقت - قادراً على تخطيط أوضاع أسرته.

وفى رأى، بدلاً من أن نركز جهودنا على تحديد النسل، فإنه من الأولى أن نحاول التركيز على استخدام مواردنا.. إننا نعيش ونستعمل ما مساحته ٤% من أرضنا، والباقى كله مهمل ومهجور، ولو أننا بدلاً من التفكير فى تقليل عدد السكان وجهنا الجهد إلى توسيع مساحة الرقعة التى نعيش عليها من أرضنا؛ لوجدنا الحل لمشاكلنا.

١٩٥٩/١٠/٢٠

حديث الرئيس جمال عبد الناصر

إلى سفير لبنان الجديد بعد تقديمه أوراق اعتماده

■ يسعدني أن استقبلكم سفيراً للبنان الشقيق، وانتهاز الفرصة؛ لأعبر عما تكنه الجمهورية العربية المتحدة للبنان ولرئيس لبنان من تقدير، وإنى لسعيد لأنك تعتبر نفسك رسولاً من لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة، وتعتبر نفسك في بلدك وبين إخوانك وأرجو للبنان، ولرئيس لبنان، كل عز وازدهار.